بحوث الدكتوراه لسنة ٢٠٠٨

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	أحمد محمد علي أحمد
أسم المشرف	المحاسب القانوني الدكتور موفق عبد الحسين محمد
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ ماجستير | √ دكتوراه
عنوان البحث	النظام المحاسبي الحكومي في ظل التطورات الحاصلة في العراق وتطبيق قانون الادراة المالية والدين العام ذي العدد ٩٥ لسنة ٢٠٠٤
السنة	٢٠٠٨
اللغة	العربية
الخلاصة	النظام هو جوهر الحياة عليه تقوم وبه تستمر فالليل والنهار والفصول الاربعة وآلاف الظواهر الطبيعية أمثالها صور من بدائعه وأشكال من الوانه أن لم تكن هي ذاته . ومنذ وُجد الأنسان على الارض ألهمهُ الله إحساسه بالنظام فأعدّهُ بأبسط صورة ويسرَّ له مستلزمات تنفيذه ، حتى تكاثرت الأمم وظهرت الحكومات والشعوب وإنشأت المدن والحضارات . وكان النظام المحور الذي يدور عليه عملها ونشاطها وأصبح يشمل على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية ، ليس لتنظيم الحياة ورُقيها فحسب بل لتحقيق كفاية وفاعلية إستخدام الاموال المنفقة فيه لأنجاز الاهداف المرجوه منه . وكانت وظائف الدولة تتركز على جوانب الامن والدفاع والقضاء ، بعيدة الصلةِ عن النشاط الاقتصادي حيث كان للدولة في أثناء تأديتها هذهِ المهام صفة الدولة الحارسة ، ولكن بعد حدوث الازمات الاقتصادية الكبيرة والتي كان لها الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوربا وأمريكا وخاصةً الازمات الكبيرة في سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ والتي أدّت الى أنهيار البُنى الاقتصادية والفكرية الكلاسيكية والى المناداة بتدخل الدولة بشكل فعال وكبير وسريع للمساعدة في إيجاد الحلول الناجحة لتلك الازمات والى ظهور النظرية الكنزية تغير مفهوم الدولة الحارسة الى مفهوم الدولة الراعية . فأخذت الدولة تقوم بأعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الكبيرة بنفسها ولفترة أكثر من عام كما وطورت أساليب أعداد وتخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة إنسجاماً مع التطور والاتساع الذي حصل في نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . والنظام المحاسبي الحكومي ليس بمعزلٍ عن هذهِ التطورات الكبيرة الحاصلة في الأساليب الكمية التي يقوم عليها والنُظم المحاسبية التي تنسجم مع اهداف الدولة التي تقوم بها من خلال توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب وذات النوعية والجودة العالية . وفي العراق إرتكز النظام المحاسبي الحكومي على قانون أصول المحاسبات العامة

	الملغي ذي العدد (٢٨) لسنة ١٩٤٠ المعدل وقانون الموازنة العامة الموحدة الملغي ذي العدد (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ حيث يمثل القانون الاول المصدر الاساسي للتشريع المحاسبي للنظام المحاسبي الحكومي في العراق ويمثل القانون الثاني المصدر الرئيسي للتشريع في مجال الادارة المالية العامة وقد قام قانون الادارة المالية والدين العام الملغي ذي العدد (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ بألغائهما وقد أشار في الفقرة (٢) من القسم (١٥) في الترتيبات الانتقالية منه الى وجوب قيام وزارة المالية باصدار التعليمات الخاصة بتنفيذه بعد (١٢) شهراً من تأريخ صدوره .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	اسعد غني جهاد			
أسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور محمد حلو داود الخرسان			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	إطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية الممولة ذاتيا وانعكاسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق - دراسة ميدانية في بعض الشركات الحكومية – التمويل الذاتي			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف هذا البحث إلى التأطير الفكري لمفهوم الحوكمة وإمكانية الاستفادة منها في البيئة العراقية خاصة في المؤسسات الحكومية التي تعاني من ضعف في الأداء وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي مع بيان دور ديوان الرقابة المالية باعتباره المدقق الخارجي لهذه المؤسسات من خلال صياغة أنموذج مقترح للتدقيق الخارجي في إطار الحوكمة . وقد استند البحث في جانبه العملي إلى تحليل نتائج ثلاث من استمارات الاستبيان المعدة لتحقيق هدف البحث صممت الأولى لتقييم مستوى الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية من خلال استقصاء آراء مجموعة من العاملين في هذه المؤسسات من مديرين عامين وأعضاء مجلس إدارة ومديري أقسام وصممت الثانية للوقوف على إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية وأهمية ذلك من خلال استقصاء آراء الخبراء والمختصين بشان مفهوم الحوكمة ومبررات تبنيه من قبل هذه المؤسسات وصممت الثالثة لتأطير دور التدقيق الخارجي في تعزيز الحوكمة وأثرها في أدائه من خلال استقصاء آراء موظفي ديوان الرقابة المالية استنادا إلى المبادئ العامة لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي			

	والتنمية (OECD) التي أعدت الأساس في رفع مستوى الحوكمة في الكثير من الشركات على مستوى دول العالم والإرشادات الخاصة بالمؤسسات المملوكة للدولة.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	أسعد محمد علي وهاب				
أسم المشرف	المحاسب القانوني الأستاذ المساعد الدكتور موفق غبدالحسين محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	أستخدام مراقبي الحسابات التقنيات المحوسبة لغرض تدقيق البيانات المالية – دراسة تطبيقية في معمل النورة / كربلاء				
السنة	٢٠٠٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	إن التطور السريع في عالم تقنيات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتولد الوعي والإدراك لدى المؤسسات الحكومية العراقية والخاصة بضرورة التحول بأنظمتها الإدارية والمالية من النظام اليدوي الى النظام الالكتروني وذلك من خلال الاستعانة بالبرامج الجاهزة او تصميم نظم حديثة تتناسب وطبيعة اعمالها كل هذا يتطلب من مراقبي الحسابات امتلاك المهارات الخاصة بالنظم المحوسبة والفهم الجيد للبرامج ولغات البرمجة مع امكانية استخدام البرامج المحوسبة الخاصة بالتدقيق للكشف عن المخالفات المالية والادارية وذلك لابداء رأي فني يعبر بصدق وعدالة القوائم المالية.				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	أسعد منشد محمد				
أسم المشرف	الأستاذ الدكتور مؤيد محمد علي الفضل				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	مسؤولية مراقب الحسابات في التأثير في بواعث الإدارة باختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الوضعية				
السنة	٢٠٠٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	توفر التقارير المالية المعلومات التي تستخدم من قبل الأطراف المهتمة في تقويم				

	الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وإدارتها واتخاذ القرارات الاقتصادية الحالية والمستقبلية . ويفترض مستخدمو البيانات المالية دائما أن المعلومات التي تحتويها البيانات المالية موثوق بها ومناسبة للغرض الذي أعدت لأجله . بيد أن إدارة المنشاة مع وجود الحرية الممنوحة لها في الاختيار من بين السياسات المحاسبية تقوم باستغلال المرونة في تلك السياسات المحاسبية والطرائق والأساليب المتعددة لتطبيق تلك السياسات في تعديل بنود التقارير المالية ، لما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية . وهنا يظهر دور مراقب الحسابات في الحصول على الأدلة المقنعة لتلافي مثل هذه الحالات، ولطمأنة الملاك على مدى عدالة البيانات المالية المعدة من إدارة المنشاة ، وتوسع هذا الدور لمراقب الحسابات ليشمل المجتمع ومدى إسهامه في حماية أصحاب المصالح Stakeholders المستفيدة من البيانات المالية نظرا لما لرأي مراقب الحسابات من أهمية عند اتخاذ القرارات من تلك الأطراف المستفيدة، وزادت مسؤوليته اتجاه تلك الأطراف بعد تزايد الأزمات المالية وما ترتب عليها من زيادة قلق أصحاب المصالح في المنشاة من قدرة الإدارة على حماية حقوقهم عند حدوث الأزمات وخاصة مع بداية الألفية الثالثة وظهور الأصوات بتحميل مراقب الحسابات المسؤولية بعد الانهيار الذي حصل لبعض الشركات العالمية مثل شركة ارنون في الولايات المتحدة الأمريكية . أما على مستوى الفكر المحاسبي فقد شهد اهتماما بحثيا واسعا بهذه العملية التي كان يصطلح عليها بإدارة الأرباح أو تجميل الأرقام المحاسبية وبرز أمام الكثير من المعنيين بالفكر المحاسبي والتطبيق العملي له وبخاصة في الولايات المتحدة سؤال مهم ، هو لماذا تختار الادارة بعض السياسات المحاسبية دون أخرى؟. ولان اختيار الإدارة سياسة محاسبية معينة لا يتم فقط وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، إنما يأخذ في الاعتبار تفضيلات الإدارة فقد ظهر دور النظرية الايجابية في تفسير البواعث التي تدفع الإدارة للاختيار من بين السياسات المحاسبية . وتأسيساً على ما تقدم تأتي الدراسة الحالية التي تستهدف بيان دور مراقب الحسابات ومسؤوليته بما يحقق ويتلائم ومتطلبات أصحاب المصالح في المنشأة بما يتضمنه تقريره عن الوضع المالي للمنشاة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	أكرم كريم نعمة			
أسم المشرف	الأستاذ الدكتور فائز نعيم			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	أثر تطبيق أسلوب الكلف المستهدفة في منشات القطاع السياحي – دراسة تطبيقية في فندق الرشيد السياحي			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد كفاءة نظم السيطرة على تكاليف الإنتاج من العوامل الحاسمة في تجاح أية مؤسسة سواء كانت صناعية أو خدمية ففي ظروف العولمة وأقتصاديات السوق			

الحر برزت المنافسة الشديدة بشكل أكثر شراسة وتغيرت معالم الطلب على السلع والخدمات فقد قل ولاء المستهلك للعلامة التجارية وأصبح تطور السلع والخدمات أسرع مما أدى الى تفصير دورة حياة السلع أو الخدمات وزاد تركيز المنتجين علا رغبات المستلك الأمر الذي أدى الى زيادة تأثير رغبات المستهلك على عمليات التطوير وخطط الإنتاج. لقد أصبح الأستخدام الكفء للموارد والتقليل من الهدر من العوامل الحاسمة في قدرة المنظمات على المنافسة والمحافظة على حصة السوق وادى ذلك الى ظهور العديد من اساليب السيطرة على الكلف مثل أسلوب أحتساب الكلفة على أساس الأنشطة Activity base costing (ABC) واسلوب التحسين المستمر (Kaizen costing) والإنتاج في الموعد Just in time وغيرها من الأساليب التي شاع أستخدامها مع أزدياد المنافسة بين الشركات. ومن بين هذه الأساليب أسلوب الكلف المستهدفة Costing Target) ،)الذي شاع استخدامه بين الشركات اليابانية لصناعة السيارات كنتيجة للمنافسة الحادة بين هذه الشركات ، وقد انتشر استخدام أسلوب الكلف المستهدفة بين الشركات العالمية الأخرى وبالذات الأمريكية منها في بداية التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تطور التجارة الالكترونية وانفتاح الأسواق التجارية بين مختلف الدول والقارات وتحولها إلى أسواق عالمية لا تعرف حدود للعرض والطلب بين سوق محلية وأخرى عالمية . وعلى الرغم من إن أسلوب الكلف المستهدفة قد استخدم من قبل الشركات اليابانية والأمريكية, إلا إن نتائج تطبيق هذا الأسلوب لم تكن نفسها في الحالتين، وذلك بسبب اختلاف الهدف من استخدام الكلف المستهدفة في الحالة الأمريكية عنه في الحالة اليابانية ، ففي حين استخدمه الأمريكيون كوسيلة إلى اتخاذ القرار و تخفيض الكلف , فان اليابانيين يعدونه وسيلة للسيطرة على الكلف وتحسين الإنتاج من خلال الاستجابة إلى سعر السوق الذي يعبر عن رغبات المستهلك. وتعد مشكلة السيطرة على استخدام الموارد والمحافظة عليها من الهدر واحدة من المشاكل المهمة في إدارة الكلفة في الصناعات الخدمية وبالذات الخدمات الفندقية وذلك لطبيعة مكونات الكلفة في هذه الصناعة التي تتميز بارتفاع نسبة التكاليف الصناعية غير المباشرة وبتفاصيلها الكثيرة والمتنوعة ، وبرغم الجهود المبذولة في سبيل الحد من مشكلة الهدر والتضخم الكبير في الهيكل الإداري لأقسام الرقابة، إلا إن المشكلة مازالت تتفاقم بشكل كبير حتى باتت من المسلمات في بيئة العمل الفندقي , وأصبحت السيطرة عليها ضربا من الخيال وهو ما يمكن استنتاجه بسهولة من خلال الاطلاع على تقارير الكلفة الشهرية والسنوية للفندق. إن ملائمة أساليب السيطرة على الموارد لبيئة العمل تعد من العوامل المهمة لنجاح هذه الأساليب في تحقيق أهدافها في إنتاج سلع أو خدمات بصورة اقتصادية تتلاءم والغرض من إنتاج هذه السلعة او تقديم هذه الخدمة ، لذلك فان الإخفاق المستمر في السيطرة على الهدر في استخدام الموارد يعكس عدم ملائمة أنظمة السيطرة المستخدمة لطبيعة العمل الفندقي، فالأنظمة التقليدية المستخدمة جعلت من أجهزة الرقابة والتدقيق مجرد حلقة إضافية في سلسلة الحلقات الإدارية للهيكل التنظيمي للفندق , كما إن التضخم الحاصل في أجهزة الرقابة والسيطرة حولت هذه الأجهزة إلى جزء من المشكلة بدلا من إن تكون جزء من الحل. ويفترض الباحث إن استخدام أسلوب الكلف المستهدفة في الفنادق كوسيلة للسيطرة على التكاليف من خلال استخدام معايير سعر البيع والهامش المقبول لتكوين مقاييس	

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

	كمية لتحديد المستوى المقبول للكلف، سوف يمكن إدارة الفندق من تحديد أهداف الإداراتPDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com البيعية في الفندق وأساليب قياس كفاءتها, وكذلك سوف يمكن من تحديد مواطن الضعف في السيطرة على استخدام الموارد والبحث في إمكانيات إيجاد البدائل لمعالجتها، مما سيؤدي في النهاية إلى تطوير أساليب السيطرة على استخدام موارد الفندق وتقليل مشكلة الهدر من خلال تحديد مستوى التكاليف المسموح بها واتخاذها كأهداف تقاس على أساسها كفاءة الإدارات المختلفة وهو ما سينعكس بصورة ايجابية على تطوير الخدمات المقدمة من الفندق ، كما أنها ستجعل من عملية السيطرة على استخدام الموارد أمرا اقتصاديا من خلال المقارنة بين كلفة أساليب السيطرة المستخدمة في الفندق والمنفعة المتأتية من هذه الأساليب.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	بسمة قيس شهاب الدين			
أسم المشرف	موفق عبد الحسين محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تأثير المحاسبة الابداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها/ دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع المختلط			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تلجأ بعض ادارات الوحدات الاقتصادية سعيا وراء تحسين صوري window dressing اما في مركزها المالي او في نتائج اعمالها وهذا بدوره يرفع من اسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في اساليب التدقيق الخارجي او الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية للوحدة الاقتصادية عند اتباعها في مجالات واساليب القياس والافصاح المتبعة في اعداد القوائم المالية مما يؤثر على نوعية الارقام التي تظهرها تلك القوائم وعلى مصداقيتها. فمنذ بدأ إنهيار الشركات الرائدة في العالم يتتابع بشكل متسارع ،والعالم يحاول ايجاد الحلول المناسبة لمنع مثل تلك الانهيارات لما لها من اثر سلبي كبير قد يؤدي الى إنهيار اقتصاد الدول ،لقد كان لانهيار الشركات العملاقة مثل إنرون للطاقة وورلدكوم وما تبعه من انهيار اعظم شركة تدقيق بالعالم (آرثر اندرسون) لثبوت تورطها بانهيار شركة انرون وقعا سلبياًعلى اسواق المال في الولايات المتحدة بشكل اربك الحكومة الامريكية التي بدأت تبحث عن الاسباب التي اجريت للتعرف على اسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في اخلاقيات ممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق وبناء عليها قامت الحكومة الامريكية في عام ٢٠٠٢ بتطوير تشريع جديد اسمته Sarbanes- Oxley Act حيث الزم الشركات المدرجة بالاسواق المالية بالتقيد به وتطبيق بنوده للحد من تدني الاخلاقيات وساعدت في				

	القيام ببعض الممارسات والاجراءات لغرض التحسين الصوري Window Dressing تحت مسمى "المحاسبة الابداعية " " Creative Accounting" وان ما حدث لابد ان يعتبر دروساًلابد الاستفادة منها في بيئتنا العراقية بشكل فاعل .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	سميرة حافظ صالح			
أسم المشرف	الاستاذ المساعد الدكتور عبد الصاحب نجم عبد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	بناء مقياس للخدمات الاستشارية المقدمة من قبل مراقبي الحسابات (دراسة استطلاعية في ضوء اراء مكاتب التدقيق الخاصة)			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	اهمية البحث تتمثل في انه يعالج موضوعا حيويا بالنسبة لمهنة التدقيق وهو موضوع تقديم الخدمات الغير تدقيقية من قبل مراقب الحسابات . كما ان هذا البحث يستمد اهميته من كونه يدرس تاثير تقديم الخدمات غير التدقيقية في استقلالية مراقبي الحسابات اذ ان حجم هذه الخدمات والطلب عليها في ازدياد مستمر لذلك كان لابد من معرفة الاثر الذي تتركه هذه الخدمات في استقلالية مراقب الحسابات الخارجي ومحاولة تجنب الاثار الضارة وذلك لتعزيز الثقة بالقوائم المالية والبيانات المالية المدققة ومن ثم تعزيز ثقة مستخدمي هذه القوائم والبيانات سواء كانوا مستثمرين ام مقرضيين ام جهات رقابية. ويهدف البحث الى معرفة تأثير الخدمات غير التدقيقية في استقلالية مراقب الحسابات وقد جاءت محاولة الباحثة في هذا المجال اقتراح مقياس لاستخلاص الاهمية الفعلية لكل محور من المحاور ونشبة تشبع كل محور من المحاور. وينطلق البحث من فرضية اساسية هي ان تقديم الخدمات غير التدقيقية مع اعمال التدقيق الاعتيادية الى الجهة نفسها لايؤثر في استقلالية مراقب الحسابات بحسب			

	نوع الخدمة التي يقدمها مثل خدمة مسك الدفاتر وخدمات الخبرة غير المتعلقة بالتدقيق والخدمات الاستثمارية والادارية والخدمات الاستشارية الضريبية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	عبد الكريم خلف سودي			
أسم المشرف	المحاسب القانوني صلاح نـوري خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تقويم الأداء البيئي من منظور مالي-بحث تطبيقي لبرنامج تقويم اداء بيئي في الشركة العامة لصناعة البطاريات			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف هذا البحث إلى وضع برنامج تقويم أداء بيئي من منظور مالي يمكن تطبيقه من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية في معظم الوحدات الاقتصادية لاسيما الصناعية ، إذ تفتقر معظم الدراسات السابقة في مجال البيئة إلى مثل هذا النوع من البرامج ، فقد تناولت معظم تلك الدراسات مجالات المحاسبة والتدقيق البيئي فضلا عن الأداء البيئي من منظور القوانين والتشريعات والمحددات البيئية المختلفة ، أما دراستنا في هذا البحث فقد شملت معظم تلك الجوانب الانفة الذكر ، كما هدف البحث إلى تسليط الضوء على البيئة وعلاقتها بكل من المحاسبة والتدقيق والرقابة البيئية فضلا عن تسليط الضوء على اثر التدهور البيئي في التنمية المستدامة المتعلقة بالأجيال القادمة والحفاظ على بيئة معتدلة ونظيفة . أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في جانبيها النظري والعملي فكانت تتمثل في ضعف أداء الشركة موضوع البحث في مجال البيئة بسبب ضعف اهتمام الإدارة بمراقبة ومعالجة التلوث وما يتعلق بمعظم الجوانب البيئية الأخرى مثل عدم تطبيق الشركة للمواصفة القياسية العالمية المتعلقة بإدارة الجودة البيئية ISO) (14000 وكيفية الحفاظ على بيئة نظيفة ، فضلا عن ظهور حالات إصابة بالتسمم بالرصاص للعاملين في الأقسام الإنتاجية ، مع وجود حالات تلوث في أماكن مختلفة من الشركة ، ومن أهم الاستنتاجات في المجال النظري للبحث فكانت تتمثل في ضعف الوعي البيئي لدى معظم الوحدات الاقتصادية وأفراد المجتمع فضلا عن عدم ايلاء			

	القضايا البيئية الاهتمام المناسب سواء من قبل الأجهزة الإعلانية أم المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني . ومن أهم التوصيات التي خلص اليها البحث تمثلت في تبني مفهوم التنمية المستدامة ونشر الوعي البيئي لدى الجميع وتشجيع الوحدات الاقتصادية في الحصول على التكنولوجيا النظيفة غير الضارة فضلا عن ضرورة قيام وزارة البيئة بواجباتها القانونية والإنسانية تجاه المجتمع والبيئة وتبني تشريعات ملزمة هدفها حماية وتحسين البيئة وإلزام المشاريع التي تنشا حديثا بالاهتمام بالبيئة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	عبير احسان هاني			
أسم المشرف	أ.م.د موفق عبد الحسين محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	المحاسبة عن المنح والمساعدات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية لواقع العراق من خلال العينة المختارة (دائرة ماء بغداد)			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لقد شهد العراق بعد العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣ استلام منحاً دولية من هيئات ومنظمات حكومية على شكل مشاريع منفذة او اموال نقدية بمبالغ كبيرة لذا واجهت الوحدات الاقتصادية المتسلمة للمنح والمساعدات مشكلة في المعالجة المحاسبية للمنح المتسلمة لعدم وجود معايير تسترشد بها وتعتمد عليها الدوائر في قياس وتبويب وتسجيل كلف المنح الدولية وكذلك لم يتم التطرق لها في المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي الموحد ومن هنا تاتي اهمية البحث في تسليط			

	الضوء على دور عملية القياس والإفصاح للمنح والمساعدات المقدمة دولياً في الابلاغ للجهات المهتمة سواء جهات مانحة ليتسنى لها التأكد من كفاءة استخدم المنح التي قدمتها في المجالات التي منحت من اجلها والثانية هي الجهات المستفيدة من اجل الوقوف على اثر تلك المنح على واقع الجهات المستلمة اضافة الى اثرها في اعداد الموازنات التخطيطية لذا جاء البحث كمساهمة في تقويم فاعلية النظام المحاسبي الموحد في توجيه الاجراءات المحاسبية للمنح الدولية واقتراح نموذج لقاعدة محاسبية تتناول المعالجات للمنح والمساعدات الدولية المقدمة للعراق التي توصلت لها الباحثة من خلال استقراء واقع المعالجات المحاسبية في دوائر الدولة في العراق فضلاً عن الاطلاع على المعايير المحاسبية المقارنة للمنح والمساعدات الحكومية لاستنباط مشروع قاعدة محاسبية يمكن الاسترشاد بها في معالجة انواع المنح المقدمة للاطراف المستفيدة في العراق للوصول الى الهدف المنشود هو التعبير الصادق عن نتيجة العمليات والمركز المالي للوحدات المستلمة والتي تساعد متخذ القرار في تقويم الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق توفير المعلومات اللازمة من خلال القوائم المالية . تناول البحث مفهوم المنح والمساعدات الدولية والاهداف المتوخاه منها واستعراض اثرها على كل من ميزان المدفوعات و موازنة الدولة ودورها في التخطيط وتنفيذ وتمويل المشاريع الإنمائية وصولاً الى طرق القياس والافصاح عنها في القوائم المالية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	عفاف عباس مهدي			
أسم المشرف	المحاسب القانوني صلاح نوري خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تحديد إطار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة العمل التدقيقي دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية وبعض المكاتب الخاصة			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			

الخلاصة	**تعد مشكلة تحديد العوامل المؤثرة في جودة أداء مهنة التدقيق امراً ذا أهمية خاصة في الوقت الحالي، ذلك بعد ظهور مشاكل مالية في عدد من كبرى منشأت الأعمال في العالم، الأمر الذي أرتبط بمصداقية وجودة عمل مراقب الحسابات المستقل واعادت الى الأذهان ذلك الجدل الكبير الذي ظهر بعد الأزمة الأقتصادية في الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ بأنهيار شركة أنرون (Enron) (بعد أن تم الأعلان عن تضخيم في أرباح الشركة وبالتالي الى الاعلان عن أفلاسها. كذلك الكشف عن أكبر عملية غش وتلاعب تمت في شركة (Word Com) عام ٢٠٠٢، ومرافقها من إتهامات لمهنة التدقيق في زيادة الأثر السلبي لهذه الازمة ومن ثم فأن التركيز يشمل الجوانب المرتبطة بالعوامل المؤثرة في جودة أداء العمل الرقابي، والأطراف أو الجهات ذات الصلة بها، والتوصيات الصادرة عن المنظمات المهنية.** **يهدف البحث التوصل الى اجابة محددة ومقنعة عن امكانية تحديد اطار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في جودة أداء مهنة التدقيق.** **ومن اهم الاستنتاجات في الجانب العملي: أظهرت نتائج تحليل أسئلة الاستبيان عن أولويات لعناصر جودة التدقيق وهذا يعكس بدرجة معينة البيئة العراقية من خلال إدراك وتقدير أهمية عناصر الجودة من قبل أفراد العينة.** **أظهرت إجابات أفراد العينة أتفاقاً بنسبة ٨٩٪ للمتطلبات المهنية كأحد عناصر جودة العمل التدقيقي.** **أثبتت نتيجة الدراسة الميدانية وبدرجة لا تقل عن (اتفق) أي بنسبة ٥٣٪ من عينة الدراسة تؤيد بأن التوظيف يكون من خلال الاجراءات التي تعتمدها المنظمة ومنها وجود توصيف وظيفي ومحدد للوظائف جميعها فضلاً عن الاجراءات المتخذة في تعيين المدققين الجدد من حيث الاختبارات التي يخضعون اليها والاسلوب المتبع في أنتقائهم.** **وافق المستجيبون في الدراسة الميدانية وبدرجة لا تقل عن (اتفق) وبنسبة ٦٩٪ على أن الاجراءات الواردة في الترقية تحقق استجابة معقولة حول كيفية القيام بترقية المدققين.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**علي نعيم جاسم**			
أسم المشرف	**أ.د.م محمد حلو الخرسان**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		√ **دكتوراه**	
عنوان البحث	**إمكانية الاستفادة من إدارة الجودة الشاملة في تقويـم الشركات الصناعية /دراسة تطبيقية في شركة أور العامة للصناعات الهندسية**			
السنة	**٢٠٠٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يتناول البحث موضوع إدارة الجودة الشاملة وامكانية الاستفادة منه في تقويم**			

	الشركات الصناعية ، حيث سلط الضوء على تبيان التعاريف التي تناولته والمراحل التي مرَّ بها والأهمية التي يمكن أنْ تحصل عليها الشركات من وراء تطبيقه وماهية المزايا والعيوب التي يمكن أنْ تتعرض لها الشركات من جراء التطبيق والمبادىء التي يقوم عليها والعناصر التي يرتكز عليها كما تطرق إلى التكاليف التي تتحملها الشركات عند التطبيق وأنواعها وكيف تستطيع التعامل معها بالطريقة التي تخدمها كما سعى الباحث إلى إيلاء الإهتمام بالأدوات الاحصائية التي تستطيع الشركات استعمالها في تحديد وترتيب المشاكل التي تتعرض لها والأسبقية التي تتبناها في معالجتها وبيان بعض التجارب العالمية في تطبيق المفهوم . وقد حاول الباحث الإستفادة من المواضيع التي تمَّ التطرق لها في الجانب النظري من خلال الدراسة الميدانية في إحدى شركات الصناعة والمعادن (شركة أور العامة للصناعات الهندسية) ليحاول توضيح مدى قدرة الشركة على تطبيق المفهوم والمشاكل التي تواجهها في هذا المجال وهل تمكن الباحث من الاستفادة من هذا المفهوم في تقويم الشركة